



فتاة أردنية تبلغ من العمر 15 عامًا في المدرسة @ مارسيل صالح / GAGE

العنف الذي يواجهه المراهقين والمراهقات في الأردن

أدلة من أبحاث برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE)

المقدمة

يُعد حق الشباب في السلامة الجسدية والحماية من العنف جزءًا أساسيًا من أجندة 2030 للتنمية المستدامة. وهو جزء من هدفين من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – الهدف 16: السلام والعدالة، الذي يدعو إلى إنهاء جميع أشكال الإساءة والعنف ضد الأطفال، والهدف 5: المساواة بين الجنسين، الذي يدعو إلى القضاء على تزيوج من هم دون سن الـ 18 سنة (زواج الأطفال) وجميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء. وعلى الرغم من أن الأردن قد وقع على أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها ليست في الوقت الحالي على المسار الصحيح لتحقيق أي من الهدفين وفقا لما ورد لدى (ساكس وآخرون، 2023). تشير الأدلة إلى أن الشباب في الأردن لا يزالون عرضة لخطر كبير من التعرض لأنواع متعددة من العنف من قبل مقدمي الرعاية، والمعلمين، والأقران، وكذلك الأزواج بالنسبة للمراهقات ممن تزوجن في سن أقل من 18 سنة.

تلخص ورقة السياسة هذه نتائج بحث متعدد المنهجيات البحثية والذي تم إجراؤه في الأعوام 2022 و2023 من خلال دراسة "النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي" (GAGE) (بريسلي-مارشال وآخرون، 2024). تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في الجهود الوطنية والدولية لدعم المراهقات في الأردن ليعيشوا في حياة آمنة من العنف في أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم.

الاقتباس المقترح:

بريسلر-مارشال، ي.، جونز، ن.، لوكنبيل، س.، العميرة، و.، الهويدي، س.، بيرد، س.، وأوكلي، إ. (2025) "العنف المبني على العمر والنوع الاجتماعي الذي يواجهه المراهقين/ات والشباب في الأردن: أدلة من بحث GAGE الطولي". موجز السياسات. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي.

المنهجية

وظفت الدراسة الطولية لـ GAGE منهجية بحثية كمية ونوعية لمتابعة حياة 20,000 مراهق ومراهقة (تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عامًا) في الفترة ما بين 2016 و2026. في الأردن، تم إجراء دراسة خط الأساس (Baseline Study) في عام 2018 (انظر جونز وآخرون، 2019). في حين استندت ورقة السياسة هذه إلى الدراسة النصفية (Midline Study) الذي أجري في الأعوام 2022 و2023. حيث تم استخدام الاستبانة مع عينة من المراهقين والمراهقات بلغ حجمها الإجمالي قرابة الـ 3,000 مشارك في خمس محافظات (عمان، إربد، جرش، المفرق، والزرقاء). تضمنت العينة الكمية 2,417 من غير الأردنيين الذين يعيشون في المخيمات، والمجتمعات المستضيفة، وتجمعات الخيام غير الرسمية، و457 أردنيًا. تم تقسيم المراهقين إلى فئتين عمريتين: 1,646 مراهقاً كان متوسط أعمارهم 15 عامًا في منتصف الدراسة، و1,277 مراهقاً تراوح متوسط أعمارهم 20 عامًا في منتصف الدراسة. أما العينة النوعية، فقد شملت 296 مراهقاً ومراهقة، بالإضافة إلى عشرات من مقدمي الرعاية لهم، وأصحاب العلاقة. تم اختيار العينة لتشمل المراهقين الأكثر تهميشاً في الأردن، وهم المراهقون المتزوجون في سن دون 18 سنة، أو من ذوي الإعاقة، أو من المخيمات المتواجدة في المحافظات المستهدفة في أبحاث GAGE.

النتائج الرئيسية

تؤكد النتائج على أن المراهقين والمراهقات في الأردن يواجهون تفاوتات كبيرة في الوصول إلى السلامة الجسدية والحماية من العنف. هناك أيضًا تفاوتات كبيرة بين المراهقين من حيث الفئة العمرية لهذه المرحلة، وبين الإناث والذكور، ووفقًا للموقع الجغرافي وحالة الإعاقة.

العنف في المنزل

لا يزال المراهقون والمراهقات - وخاصة أولئك الذين يعانون من إعاقات عرضة بشكل كبير للعنف في المنزل - بسبب مستويات التوتر لدى مقدمي الرعاية، والاعتقاد بأن العقاب البدني ضروري لتربية الأطفال بشكل صحيح، والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. مع التحفظ بأن المراهقين والمراهقات من الذين يحملون جنسيات غير أردنية يميلون إلى التقليل من الإبلاغ (لحماية مجتمعاتهم من أية تداعيات نتيجة لعملية التبليغ)، حيث أكد 20% من المراهقين و 28% من المراهقين من ذوي الإعاقة يتعرضهم للعنف على يد أحد مقدمي الرعاية خلال العام الماضي 2024. كما أفادت المراهقات أيضًا بتعرضهن لعنف منتظم من قبل إخوتهن الأكبر سنًا. ومن بين المراهقين الذين أبلغوا عن تعرضهم للعنف، ذكر 16% فقط أنهم أخبروا أي شخص عن ذلك.

لا تستطيع الفتيات الشكوى من الأب ووفقا للعادات الاجتماعية.

(مسير برنامج مكاني)

العنف من مقدمي الخدمات التعليمية

يعتبر المراهقون أكثر عرضة بخمس عشرة مرة من الفتيات لتجربة العنف الجسدي على يد المعلم في العام الماضي (2022) (21% مقابل 2%)؛ حيث أن المراهقين من ذوي الإعاقة (36%) هم الأكثر عرضة للخطر. يُعتبر هذا العنف أحد العوامل التي تدفع المراهقين والمراهقات ومن غير الأردنيين خاصة إلى الانقطاع عن الدراسة. كما أن مصادر الدعم والإنصاف للمراهقين والمراهقات من ذوي الإعاقة قليلة؛ حيث تم الإبلاغ عن تعرض المراهقين للاعتداء من قبل مديري المدارس الذين اعتبروا الشكوى عن العنف المعلم تعدد على سلطتهم.

يضرب المعلمون الطلاب بلا اهتمام... جميع المعلمين. كما أن مدير المدرسة يضربني.

(مراهق يحمل جنسية غير أردنية يبلغ من العمر 14 عامًا)

عنف الأقران

وجدت الدراسة النصفية (Midline) أن ما نسبته (22%) من المراهقين والمراهقات قد تعرضوا لعنف من الأقران خلال العام الماضي، حيث كان المراهقون من الفئة العمرية (14-10) (25%) أكثر عرضة لذلك مقارنة بالمراهقين من الفئة العمرية (15-17) بنسبة (18%). كان العنف أكثر شيوعاً في المجتمعات المستضيفة - بين الأردنيين (32%) وغير الأردنيين (29%) - مقارنة بالمخيمات الرسمية للاجئين (20%) والتجمعات غير الرسمية (17%). خلال المقابلات، أكد المشاركون بأن طبيعة عنف الأقران قد تغيرت في السنوات الأخيرة، وأصبحت الآن تشمل استخدام الأدوات الحادة، مما يمكن أن يؤدي إلى إصابات خطيرة. كما أبلغ بعض المشاركين من غير الأردنيين، ومن ذوي الإعاقة - عن مستويات عالية من العنف من الأقران.

لقد زاد العنف الآن... وأصبحت طبيعة العنف أكثر عدوانية.

(مقابلة مع أحد المشاركين في المقابلات الشخصية مع مقدمي الخدمات)

التحرش الجنسي اللفظي وعبر الإنترنت

أفادت معظم المراهقات بأنهن تعرضن للتحرش اللفظي خاصة في المناطق التي تنتشر فيها مدارس الإناث، وفي الأوقات التي تصل فيها الطالبات أو يغادرن المدرسة. أشار المشاركون إلى أنهم يميلون إلى تحمل التحرش بدلاً من الإبلاغ عنه (حتى لوالديهم) خوفاً من إجبارهم على ترك المدرسة من قبل ذويهم في حال تحدثوا عن تعرضهم لأي نوع من أنواع التحرش خلال ذهابهم وإيابهم من وإلى المدرسة. وقد ظهر التحرش الجنسي عبر الإنترنت أو ما يعرف بالعنف الإلكتروني كتهديد متزايد للمراهقات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن جائحة كوفيد-19 قد زادت من وصول المراهقين والمراهقات إلى الهواتف المحمولة والإنترنت.

أرى العديد من الشباب يتجمعون أمام المدرسة، هذه ظاهرة مروعة.

(أحد الآباء المشاركين في الدراسة)

يخترق الناس الحسابات عبر الإنترنت، ويأخذون الصور الخاصة وينشرونها... هناك بعض المراهقات اللاتي تعرضن للضرب من قبل والديهن لأن صورهن الخاصة تم نشرها.

(فتاة غير أردنية تبلغ من العمر 16 عاماً)

زواج من هم دون سن الثامنة عشرة (زواج الأطفال)

انتشرت ظاهرة تزويج من هم دون الثامنة عشرة في الأردن، خاصة بين التجمعات السورية، حيث تزوجت ما يقرب من نصف (46%) المراهقات من الفئة العمرية الأكبر بحلول الدراسة النصفية، مع زواج 30% منهن قبل سن 18. تبلغ نسبة الزواج لمن هم دون سن الـ 18 من الأردنيين 24% و من غير الأردنيين 35%. وقد يُعزى زواج من هم دون سن الـ 18 سنة أو زواج الأطفال إلى شبكة متداخلة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب المشاكل الاجتماعية واللجوء. يفضل

العديد من الآباء رؤية بناتهم متزوجات "بشكل آمن" لحماية المراهقات وأسرهن، (والعائلة) ولتحسين مستوى معيشة المراهقات من جهة وأسرهن من جهة أخرى. على الرغم من أن عدد قليل من المراهقات (عادةً المتزوجات من أبناء عمومتهن) يُجربن على الزواج، إلا أن الآباء يقنعون بناتهم عادةً بأن الزواج في سن أقل من 18 سنة يصب في مصلتهن. لاحظت العديد من الزوجات المراهقات أنهن وافقن على الزواج في سن أقل من 18 سنة لأنهن، على الرغم من معرفتهن بأهمية العواطف والمشاعر - من خلال ساعات مشاهدة التلفاز يوميًا - لم يكن لديهن فكرة عن ما يتطلبه الزواج.

ابنتي تطلب مني أن أزوجه! ... إذا منع والد المراهقة عنها الدراسة وبقية المنزل، فهذا يعني أنه قد تم فتح الباب أمام الزواج.

(ام غير أردنية)

أشار (75%) من المراهقين الذين اشتملتهم الدراسة النصفية إلى أن الزوجات مُلزمت بالطاعة التامة لأزواجهن؛ ووافق (43%) على أن العنف الواقع من الزوج على الزوجة أمر خاص يجب ألا يُناقش خارج المنزل؛ ووافق (14%) من المشاركين على أن العنف هو وسيلة مقبولة لتوجيه سلوك الزوجة. وعبر المؤشرات، كانت آراء المراهقين الذكور أكثر تأييداً للأفكار الأبوية بشكل ملحوظ مقارنةً بالإناث. خلال المقابلات، أفادت الزوجات المراهقات - وكذلك أزواجهن وآبائهن - أن العنف من الأزواج شائع، وقد يكون شديدًا، ويُحفظ به تقريبًا في إطار خاص بسبب وصمة العار المرتبطة بالطلاق ومحدودية الخيارات الأخرى.

كنت أعيش مثل الحيوان... كان يتركني والأطفال وحدنا، وكنت مجبرة على تحمل كل شيء مثل نقص المال، والإهانات، والضرب... لم يكن أحد يعرف عن ذلك، وإذا أخبرت أي شخص عن مشاكلنا، كان يرفض تدخل أي أحد.

(ام غير أردنية تبلغ من العمر 21 عامًا، تزوجت في سن أقل من 18 سنة)

الآثار المترتبة على السياسات والبرامج

تشير هذه النتائج إلى أن الإجراءات الآتية من شأنها تسريع التقدم في حماية حقوق جميع المراهقين والمراهقات في الأردن لحمايتهم من العنف:

لمعالجة العنف في المنزل:

- توسيع نطاق دورات تعليم أولياء الأمور (بما في ذلك في مراكز مكاني) التي تدرس استراتيجيات التربية البديلة وتتناول الدورات العنف بين الإخوة ومن كلا الجنسين، وخاصةً عنف الإخوة الأكبر سنًا تجاه أخواتهم الأصغر سنًا. لتحسين التواصل مع الآباء، من الممكن إيجاد شراكة بين مراكز مكاني مع المؤسسات الدينية لاستهداف الآباء في المساجد .
- تزويد أولياء الأمور ببرامج تخفيف التوتر التي تتضمن الاهتمام بالتربية الوالدية للمراهقين والمراهقات وكيف تؤثر هذه الاختلافات على مستويات التوتر لدى الآباء وردود أفعالهم تجاه التوتر. استهداف آباء المراهقين/ات ذوي الإعاقة بشكل استباقي، نظراً لمستويات التوتر العالية لديهم في كثير من الأحيان.

- رفع وعي المراهقين/ات بحقوقهم وكيفية الإبلاغ عن أشكال مختلفة من العنف، من خلال وسائل الاعلام ومن خلال مراكز مكاني وغيرها من البرامج المجتمعية وكذلك في المدارس.
- تدريب المعلمين/ات والمرشدين في المدارس ومقدمي الرعاية الصحية على كيفية التعرف على علامات إساءة معاملة الأطفال، ومتى وكيف يجب عليهم الاستعانة بخدمات الحماية. وذلك تماشيًا مع التشريعات النافذة مثل قانون الحماية من العنف الاسري الذي يلزم مقدمي خدمات التعليم والصحة بالإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال المشتبه بها.
- تحسين الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية للحد من مستويات التوتر في الأسرة، واستهداف المراهقين/ات ذوي الإعاقة بشكل استباقي وتحديد مستويات الاستفادة لتشمل التكاليف الإضافية المرتبطة بالإعاقة حسب الضرورة.
- استخدام وسائل الإعلام والتواصل المختلفة لتشجيع المراهقين والمراهقات الذين يتعرضون للعنف في المنزل على طلب المساعدة.
- إنشاء خطوط ساخنة يمكن الوصول إليها بشكل يحافظ على السرية عبر الهاتف والإنترنت، حتى يتمكن أولئك الذين يتعرضون للعنف من الوصول إلى الدعم والمعلومات في الأوقات والأماكن التي تناسبهم بشكل أفضل. والتأكد من أن المستجيبين لديهم تدريب على مخاطر السلامة الجسدية الخاصة بالإعاقة.

لمعالجة العنف الممارس من قبل مقدمي الخدمات التعليمية:

- توفير تدريب منظم للمعلمين/ات حول كيفية التحكم في الفصول الدراسية باستخدام استراتيجيات الانضباط غير العنيفة. والتأكد من أن هذا التدريب يتضمن مكونًا حول الإدماج والتكامل وعدم التمييز تجاه المراهقين/ات ذوي الإعاقة.
- تطوير ومراقبة أنظمة المساءلة التي تسمح للطلاب وأولياء الأمور بشكل يحافظ على السرية بالإبلاغ عن المعلمين الذين يمارسون العنف، ومديري المدارس الذين يفشلون في التصرف بناءً على مثل هذه التقارير.

لمعالجة العنف بين الأقران:

- الاستمرار في وتوسيع نطاق البرامج للمراهقين/ات - في مراكز مكاني وغيرها من الأماكن المجتمعية - بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأعراف والجنسيات وكذلك الحد من وصمة العار المرتبطة بالإعاقة. يجب أن تعالج البرامج بشكل استباقي جميع أشكال العنف في المجتمع وتضمن أن يعرف المراهقين/ات كيفية تجنب العنف والحد منه والإبلاغ عنه.
- تطوير وتوسيع نطاق البرامج للفتيان والمراهقين، ربما باستخدام مرشدين وموجهين من الأقران، بهدف دعم تبني مفاهيم وممارسات الأبوة غير العنيفة. مع ربط ذلك بزيادة الوصول إلى المساحات والفرص الترفيهية، بما في ذلك التي يمكن استخدامها في المساء (مثل ملاعب كرة القدم المضادة).
- تزويد أولياء الأمور بدورات تعليمية حول تربية الأبناء، وكذلك كيفية دعم الأطفال ليصبحوا مقاومين للتنمر.
- تزويد المعلمين والمعلمات بالتدريب حول كيفية منع ومعالجة التنمر في المدرسة.
- التعاون مع المؤسسات الأمنية، وتنفيذ البرامج الهادفة إل توطيد وتعزيز العلاقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية.
- استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الإبلاغ عن العنف، وخاصةً في مجتمعات اللجوء (على سبيل المثال، السوريين الذين يعيشون في تجمعات الخيام غير رسمية).

لمعالجة التحرش الجنسي:

أكدت النتائج على مواجهة المراهقات ضمن عينة الدراسة للتحرش من قبل المراهقين خلال الذهاب من وإلى المدرسة، وعليه، توصي الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من مواجهة المراهقات ومن كافة الفئات العمرية لهذه التحديات لتمكينهن من الوصول إلى المدرسة دون الشعور بالخوف مثل تعزيز المراقبة حول المدارس. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مواجهة التحرش للحيلولة دون تعرض المراهقات للآثار السلبية المترتبة على التحرش. تعزيز المفاهيم الإيجابية لدى المراهقين الذكور وتوعيتهم بالمخاطر المترتبة على التحرش.

لمعالجة مشكلة زواج من هم دون سن ١٨ سنة:

استخدام كافة التدابير اللازمة للحد من تسرب الفتيات من المدارس، بما في ذلك عقد جلسات توعية للفتيات وأولياء أمورهن، وزيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي (وتطبيق قانون التعليم الإلزامي)، ودعم الدروس الخصوصية، وبدل المواصلات والتحويلات النقدية. والتشدد في تطبيق الفقرة ب من المادة 15 من قانون حقوق الطفل "يلتزم والدا الطفل أو الشخص الموكل برعايته بإحاقه بالتعليم الإلزامي وفقاً للتشريعات ذات العلاقة". توفير برامج تمكين تركز على الفتيات، وتعلمهن حقوقهن، وترفع من تطلعاتهن، وتعزز أصواتهن وقدرتهن على ابداء الرأي، وتشجعهن على الإبلاغ وطلب المساعدة (عندما يحتجن ذلك). مواصلة الجهود مع الفتيات المراهقات وأولياء أمورهن وأولياء أمور المراهقين والفتيان في مراكز ومدارس "مكاني" ومن خلال المنظمات غير الحكومية الأخرى والمؤسسات الدينية لرفع مستوى الوعي بمخاطر الزواج المبكر ومزايا زواج البالغين.

لمعالجة العنف الواقع من الزوج على الزوجة:

توفير برامج (ربما في المؤسسات الدينية) للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً تهدف إلى تعليم مهارات الاتصال، والمسؤوليات الزوجية حول المؤسسات التي توفر الخدمات الخاصة بالمقبلين على الزواج و آليات طلب المساعدة عند الحاجة.

المراجع

بريسلي-مارشال، إ.، لوكينبيل، س.، جونز، ن.، الحويضي، س.، العميري، و.، بريد، س.، العبادي، ت.، الأشرف، ق. (2024). العنف المبني على العمر والجنس الذي يواجه الشباب في الأردن: نتائج من أدلة منتصف الخط لمشروع GAGE. لندن: GAGE.

سكس، ج.د.، لافورتون، ج.، فولر، ج.، دروم، إ. (2023). تنفيذ حافز أهداف التنمية المستدامة. تقرير التنمية المستدامة 2023. باريس: شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)، دبلن: جامعة دبلن برس. (<https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2023/sustainable-development-report-2023.pdf>)